

## لحل مشكلة تأخير تسليم حقوق المعاقين

# الصالح يقترح تمتع المكف برعاية معاق بالزايما من دون الرجوع إلى التأمينات



خليل الصالح

المحسوبة في المعاش (42) سنة للذكور، و (15) سنة للإناث، ولا يشترط للحصول على المعاش في هذه الحالة بلوغ سن معينة. (مادة ثمانية): يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون. (مادة ثالثة): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه النص الآتي: مادة (42): استثناء من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وقانون معاشات العسكريين يستحق المؤمن عليه أو المستفيد - المكف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة - معاشاً تقاعدياً يعادل (100%) من المرتب الكامل إذا بلغت مدة الخدمة

تقدم النائب خليل الصالح باقتراح بقانون بأن تمتع المكف قانوناً برعاية معاق ذي إعاقة متوسطة أو شديدة بمزايا من دون الرجوع إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ونص الاقتراح على ما يأتي: (مادة أولى): يستبدل بنص المادة (42) من القانون

## وجه سؤالاً مشتركاً عن آلية تنظيمها

# حمدان العازمي: المحسوبة والتنفع يحكمان ظاهرة ظاهرة الندب والاتحاق باللجان في الجهات الحكومية

أعلن النائب حمدان العازمي عن أنه قد تقدم بسؤال مشترك إلى جميع الوزراء حول ندب الاستشاريين والقياديين في الجهات الحكومية. وقال العازمي في مقدمة سؤاله: بعد تفشي ظاهرة الندب والاتحاق ببعض اللجان ومجالس الإدارات في المؤسسات الحكومية بصورة كبيرة مما يدل على وجود المصالح الشخصية والفساد الإداري خصوصاً مع إلحاق أسماء أشخاص معينين سواء كانوا مواطنين أو وافدين بآكثر من جهة بالتزامن مع دوامهم الرسمي. ولما كانت هذه الظاهرة آخذة في التوسع والانتشار في معظم الجهات الحكومية، وباتت تهدد الباب الأول من ميزانية الدولة التي تتضخم يوماً، إضافة إلى ما تسببه من تراجع في المشروعات الخدمية والتنمية. كما يأتي ذلك في الوقت الذي يتطلب فيه الحكومة بالترشيح لنداء يري تزويدي بالآتي:

ما الأسس القانونية والضوابط العامة لندب القياديين والاستشاريين في الجهات الحكومية؟ وهل يقتصر الندب والاتحاق بعضوية اللجان على العاملين في وزاراتكم والجهات التابعة لكم فقط أم من الخارج كذلك؟ ما عدد الساعات التي يجب على المنتخب في لجنة أو مجلس إدارة شركة أن يقضيها في العمل؟ وكيف يتم احتسابها؟ وهل تختلف عن مواعيد الدوام الرسمي؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فأيها الأولى؟ وهل يقتصر الندب على الموظفين من المواطنين فقط أم أنه يشمل الوافدين؟ ما آلية اختيار المنتخبين من قياديين واستشاريين؟ وهل تكون عن طريق إعلان تم ترشح واختيار الألفاً أم بالاختيار المباشر أم بطريقة عشوائية؟ هل توجد لائحة داخلية تنظم الندب والاتحاق باللجان وعضوية مجالس الإدارات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بنسخة منها، مع ما يفيد إخطار ديوان الخدمة المدنية بذلك.

يرجى تزويدي بعدد المنتخبين لدى وزاراتكم والجهات التابعة لكم، وكم تبلغ قيمة مبالغ المكافآت المخصصة لهم؟ وما آلية صرفها؟ مع بيان هذا الأثني والأقصى، وافادتي بتوصيات ديوان الخدمة المدنية بهذا الشأن.

## ما هو مستقبل العاملين بهذه القطاعات؟

# عمر الطببائي يسأل المرزوق عن خصخصة الأنشطة الخدمية في القطاع النفطي

وجه النائب عمر الطببائي سؤالاً برلمانياً إلى وزير النفط عن تصريحه حول خصخصة الخدمات النفطية خلال عامين واستفسر عن ماهية الأنشطة الخدمية التي سوف تخصص في القطاع النفطي؟ وما هو مستقبل العاملين بها؟ وقال الطببائي في سؤاله: صرح وزير النفط لقناة سكاى نيوز عربية بتصريح مفاده عن عدم خصخصة استكشاف وإنتاج النفط وإنما توجد بالفعل خطة لخصخصة أنشطة الخدمات النفطية خلال عامين. وتابع: ما هي الأنشطة الخدمية التي سوف تخصص في القطاع النفطي؟ وما هي الإجراءات والطرق المتبعة التي سوف تقومون بها لتطبيق مشروع الخصخصة؟ ويرجى تزويدي بأي دراسات أو مشاريع تمت لدراسة مشاريع الخصخصة بالقطاع النفطي مع تسمية الجهة التي قامت بها، والمدة الزمنية لتنفيذها والعوائد المرجوة للدولة وللشعب. وما هو مستقبل العاملين بهذه القطاعات التي سوف تقومون به بخصخصتها إن تمت هذه المشاريع؟

## وجهوا الشكر إلى سمو الرئيس

# نواب يرحبون بقرار مجلس الوزراء منح أبناء الكويتيات الأولوية في التوظيف بعد الكويتيين

لاقى قرار مجلس الوزراء امس الموافقة على مشروع مرسوم بتعديل مرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية، وذلك بما يسمح بأن تكون أولوية التعيين لكويتي الجنسية، فإن لم يوجد تكون الأفضلية لأولاد غير الكويتيين من أم كويتية. ووجه النائب صالح عاشر الشكر إلى رئيس مجلس الوزراء لنتجاوبه مع المقترح الذي كان قد تقدم به لمنح الأولوية في التوظيف لأبناء الكويتية بعد الكويتيين وذلك تقديراً لدور الأم الكويتية واحتراماً لها. من جهته أكد النائب خليل الصالح أن إقرار مجلس الوزراء بتعديل قانون الخدمة المدنية وجعل أولوية التوظيف لأبناء الأم الكويتية في المرتبة الثانية بعد الكويتيين، قد جاء انتصاراً لمساع نيابية حيطة لإحلال أبناء الكويتيات مكان الوافدين في سوق العمل بالكويت. وطالب الصالح في تصريح صحفي الحكومة بالتحرك الفوري من أجل معالجة اختلالات ملف التوظيف وإحلال الكويتيين وأبناء الكويتيات والمقاعدين بشكل ممنهج محل العمالة الوافدة على أن تقدم إلى مجلس الأمة برنامجاً زمنياً لتنفيذ هذا الإحلال. وشدد على أنه إن الأوان لتوجيه بوصلة التوظيف بالشكل الصحيح حتى تظل «فلوسنا في ديرتنا» بدلاً من التعيينات العشوائية للوافدين في كل القطاعات، مؤكداً «إن هذه مسؤولية الحكومة وسنحاسبها عليها». وأشار إلى ضرورة دعم قرار أولوية التوظيف لأبناء الكويتيات من خلال مؤسسات الدولة كافة والتحرك سريعاً من أجل رفع المعاناة عن المرأة الكويتية التي نعسا عليها القانون عبر السياسات العامة والخطط التنموية مشدداً على ضرورة مراعاة ذلك القرار بعملية البدء في إحلال فئة المقاعدين محل العمالة الوافدة في الوظائف.

وأوضح أنه سبق أن قدم مقترحاً برلمانياً بشأن تعيين وإحلال المقاعدين مكان الوافدين في الخطوط الجوية الكويتية وسيعمل على تمرير هذا المقترح في المجلس الحالي، داعياً الحكومة إلى تبني المقترح وتعميمه على مختلف المؤسسات والجهات الحكومية.



جانب من اجتماع اللجنة التشريعية امس

## شمول العسكريين البدون ممن شاركوا في حرب التحرير بالمعاشات والمكافآت التقاعدية

## فرض رسوم تأمين صحي على الوافدين الزائرين وتعديل قانون الفحص قبل الزواج

## إنشاء مدينة طبية متكاملة وعدم تخفيض رواتب الموظفين والتقاعدين إلا بقانون

فقط في الاقتراحات بقوانين المحالة من النواب من الناحيتين الدستورية والقانونية وتبدي ملاحظات قانونية عامة وتعديل الصياغة المقترحة وأن اللجنة لن تخوض في تفاصيل القوانين التي تدخل في اختصاصات اللجان الأخرى. وقال الدلال أن اللجنة ستبحث في اجتماعها

# لجنة تحقيق عاجلة في اختفاء الحاويات ونقطة الارتباط البيئية

## طلب نيابي مقدم من 10 نواب



شعيب المويرري



مجد المجيرري

بالنسبة للمبالغ المخصصة لهذه المشاريع. لذا من باب المسؤولية فإننا نطلب لجنة تحقيق عاجلة حول ذلك الموضوع.

الكويت ومع أي جهة حكومية، وكذلك التحقيق في مشاريع البيئة المغفلة لنقطة الارتباط البيئية لمشاريع البيئة والعقود المبرمة

## تقدم بعدد من الاقتراحات برغبة تتعلق بالقطاع الأمني والعسكري والاطفاء

# عسكر يطالب إعفاء الأطفال من البصمة وتخصيص مقاعد في الخارج لاستيعاب دارسي الشرطة

ويستلزم منهم التحرك لتلبية الواجب المكلفين به في أي وقت ودون علمهم المسبق بالوقت المحدد لانتهاهم من أدائه، وعلى الرغم من ذلك فإنهم يكلفون بإثبات حضورهم وانصرافهم من العمل عن طريق البصمة، وحيث إن المادة (4) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (41) لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي تنص على أن (لا يسري هذان النظامان أو طوائف القيادة أو الوظائف التي لا تقتل طرفيها أو طبيعتها أعبائها تطبيقاً عليها والتي يتم تحديدها بمعرفة الجهات الحكومية بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية). كما تنص المادة (15) من القرار ذاته على أن (تضع كل جهة من الجهات التي يمتيز العمل لبعض الفئات فيها بطبيعة خاصة ضوابط العمل الرسمي بقرار من الوزير المختص بعد الاتفاق مع ديوان الخدمة المدنية).

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: إعفاء الأطفال من إثبات حضورهم للعمل وانصرافهم منه عن طريق نظام البصمة وجاء في الاقتراح برغبة الثالث ما يأتي: بالنظر إلى المادة (35) من القانون رقم (32) لسنة 1967 في شأن الجيش والتي تنص على أنه «يجوز أن يقبل ضابطاً



عسكر العززي

الذي تم قبوله ثلث عدد المتقدمين تقريباً وتدريبهم في تلك الأكاديميات المختصة بالعلوم الأمنية لسد العجز الوظيفي في مختلف إدارات ووزارة الداخلية بالدولة مع رصد الميزانية المخصصة لذلك. ونص الاقتراح الثاني على الآتي: لما كان عمل الإطفائية ذات طبيعة خاصة

تقدم النائب عسكر العززي بعدد من الاقتراحات برغبة تتعلق بالقطاع الأمني والعسكري والاطفاء ومنها تخصيص مقاعد لطلاب الكويت في الأكاديميات الأمنية في الخارج، لسد العجز في وزارة الداخلية، وتنظيم دورة الترقية لرتبة ملازم لضباط الصف الجامعيين بوزارة الدفاع، وإعفاء الإطفائيين من نظام البصمة. ونص الاقتراح برغبة الأول على ما يأتي: حرصاً على الصالح العام واستغلالاً لطاقات شباب الكويت وتلبية لرغباتهم ضمن الإمكانيات المالية الجيدة المتوافرة بالدولة، وحرصاً منا على توفير الفرص الوظيفية التي تناسب طموحاتهم وفيما يخص الطلبات التي ناهزت 2800 طلب من المتقدمين للعمل بوزارة الداخلية والإعلان عن قبول عدد محدود يقارب 300 طلب من إجمالي حملة الثانوية العامة في أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية للدفعة 43، والشهادت الجامعية في الدفعة 25 بسبب عدم توافر القدرات التدريبية بالكويت وحدودية المقاعد المخصصة لهم في دول الخليج، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: تخصيص العدد الكافي من المقاعد المخصصة للكويت في الخارج في مختلف الدول العربية أو الأجنبية لاستيعاب قبول 500 طلب جديد ليصبح إجمالي العدد

## تخفيفاً من المعاناة التي يتكبدها السكان

# الدوسري يطالب إنشاء فرع للحكومة مول في مدينة صباح الأحمد



ناصر الدوسري

تقدم النائب ناصر الدوسري باقتراح برغبة لإنشاء فرع للحكومة مول في مدينة صباح الأحمد.

وذكر النائب في نص الاقتراح ما يأتي: تخفيفاً من المعاناة التي يتكبدها سكان مدينة صباح الأحمد عند مراجعتهم إدارات وزارات الدولة المختلفة وبخاصة كبار السن والنساء ورغبة في التخفيف من معاناتهم، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي: إنشاء فرع للحكومة مول في مدينة صباح الأحمد.